نظرية العلاقات
عند عبد القاهر الجرجاني

د. فتحي أحمد عامر(*)

تمهيد

شاعت فكرة النظم في بيئة الأشاعرة، الذين كانوا يعلّلون بها إعجاز القرآن، كما شاعت في بيئة المعتزلة، منذ بدأ الجاحظ هذه الفكرة، وعلّل بها. ولكنهم منذ أبي هاشم الجبّائي وضعوا مكانها الفصاحة، وقد ردّها «الجبّائي» إلى حسن اللفظ ـ وحسن المعنى، بينما مضى القاضي عبد الجبّار الأسد آباديّ يفسّرها تفسيراً أكثر تحديداً من سابقيه.

فنفى أن يكون مرجع الفصاحة التي يفسّر بها الإعجاز القرآني، والتي يتفاضل بها البلغاء إلى اللفظ أو إلى المعنى، أو إلى الصور البلاغية. وإنما مرجعها إلى الأسلوب، والأداء، والصياغة النحوية للتعبير[1] وكان ذلك كله هادياً ومرشداً أضاء طريق البحث لعبد القاهر في نظريته التي وضعها في النظم على أساس من العلاقات النحوية. فعبد القاهر لم يبدأ من فراغ، وإنما سُبق بمحاولات جادّة، كانت تتوخى الوقوف على السرّ الكامن في إعجاز القرآن من الأدباء والبلاغيين، والمفسرين، والمحدِّثين أيضاً.

إلا أن عبد القاهر يعدّ ـ غير منازع ـ أكبر مفلسفي هذه النظرية حيث شرحها شرحاً نظرياً في كتابيه «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» وشفع هذا الشرح النظري بطائفة متنوعة من النماذج والأمثلة من القرآن والشعر، تؤكد قيمة العلاقات النحوية، وأثرها في الإبداع الشعري، والإعجاز القرآني.

فالكلمات لا تتفاضل إلا إذا وضعت موضعها المحكم البليغ في التعبير، واستقرت استقراراً فنياً مناسباً في الصياغة والتراكيب النحوية، بحيث إذا عدل بها عن مكانها في العبارة، أو في الأسلوب، اختلّ أداؤها الفنيّ، أو بهت رونقها، أو ذبل محيّاها، فالكلمة تحيا في موضع، وتموت في آخر، تشرق، وتتلألأ في سياق، وتضمحلّ، وتذوي في سياق آخر.

وبهذا النحو البلاغي، أو البلاغة النحوية، أكّد عالم «جرجان» ما نسميه الآن بنظرية العلاقات النحوية في فن الأدب، شعره ونثره. ولم تقف هذه النظرية التي بُنيت على أساس من العلم والفن عند البيئة العربية التي نشأ فيها عبد القاهر، الفقيه الشافعي، والمتكلم الأشعري، في القرن الخامس

(*) جامعة الزقازيق ـ كلية الآداب، ج.م.ع.

الهجري، وإنما تردّد صداها عبر القرون التالية، حتى وجدناها تتردد على لسان عالم وفيلسوف من فلاسفة الجمال: هو «ذيدرو» (1713-1784 م) «الذي أقام معنى الجمال على إدراك العلاقات بين الأشياء والأجزاء، فعنده أن الجميل هو الذي يحتوي في نفسه، وفي خارج نطاق ذاته على ما يثير في إدراك المرء فكرة العلاقات»[2].

ومن الواضح أن منهج عبد القاهر يستند إلى نظرية في اللغة، تؤكد أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات، وهنا يلحق الجرجاني بأكبر مدرسة حديثة في تحليل اللغة، ألا وهي مدرسة العالم السويسريّ الثبْت «فردينانـد دي سوسير F. de Saussure»[3].

فالمعاني تترتب في الذهن، ثم تستدعي من الكلمات والألفاظ ما ينسجم مع هذا الترتيب، بحيث توجد علاقة في مؤاخاة الألفاظ في الجملة، أو العبارة، أو الأسلوب، ولا تجيء كيفما اتفق، أو خبط عشواء: إنها عملية هندسية تتطلب الأداء الدقيق، والاختيار الأنيق، حتى يصبح للتراكيب شخصية فنية، تثير من حولها أفكاراً فذّة، ووجهات نظر متأملة، ويصبح التغيير في نسق الكلام عُرْضة للاخلال بنظام التأليف، والغضّ من روعة الصياغة.

العلاقة وثيقة إذن بين الألفاظ والمعاني، لا يمكن لواحدة منهما أن تتبلْور وتعيش إلا في كنف الثانية، وإلا كانت الألفاظ أصواتاً متنوّعة، وكانت المعاني خواطر تتردد في جنبات النفس.

هذا الإخاء اللازم المطرد بين الألفاظ والمعاني في نظم بديع متناسق، تقوم فيه العلاقات بالرباط الفني بين الأجزاء المتآخية، فيشع من خلال النسق، بواسطة هذه العلاقات ما يسمّى بالمعاني الثانية، أو المعاني الجمالية.

فالعلاقات بين أجزاء النسق التعبيري اللّغوي، في شكل مخصوص، وترتيب مقصود لذاته: هي المجال الأمثل الذي تبدو فيه جماليات الصياغة في أبهى حلّة يتزين بها كلام البلغاء، ويسمو بها كلام الله عزَّ وجلَّ على كلام البشر.

من هنا تجيء القيمة الفنية للعلاقة بين طرفي الجملة، لا في العربية وحدها، وإنما في سائر اللغات الإنسانية.

أثر التركيب النحويّ في النظم

يقول عبد القاهر:

«واعلمْ أنك إذا رجعت إلى نفسك، علمتَ علْماً لا يعترضه الشكّ أنْ لا نظم في الكلام، ولا ترتيب، حتى يعْلَقَ بَعْضُها ببعض، ويُبْنَى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك.

هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها: ما معناه، وما محصوله.

وإذا نظرنا في ذلك أعلمنا أنْ لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل، أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين، فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً، على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه.

أو تجيء باسم بعد تمام كلامك، على أن يكون الثاني صفة، أو حالاً، أو تمييزاً، أو تتوخّى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً، أو استفهاماً، أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس.

وإذا كان لا يكون في الكلم نظم،ولا ترتيب، إلاّ

بأنْ يُصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصوّر أن يكون فيه، ومن صفته، بان بذلك أن الأمر على ما قلناه: من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق، بسبب ترتيب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر، أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك، والله الموفق للصواب»[4].

ونحن عندما نسيح في أغوار هذا النص التراثي لعبد القاهر، ملتزمين موضوعية البحث، غير متكلفين، ولا متعصبين، ولا مهلّلين، نقف وقفة علمية متأنية أمام هذه الاستنباطات:

1 ـ ترتيب الكلام في النظم، حتى يعلق بعضه ببعض، ويبنى بعضه على بعض، وتربط علاقة السببية بين كلمة وأخرى: أمر لا يكتنفه شك، ولا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس. إن عبد القاهر الواثق من نفسه، ومن قوله، يؤكد أن هذا الترتيب، وهذا التعلق، وهذا البناء المرتبط بعلاقات وأسباب، من المسلمات التي ينبغي ألاّ يقام حولها نقاش، ولا جدل، إذ هي من الوضوح بمكان.

2 ـ وانطلاقاً من هذه المسلّمة، شديدة الوضوح ينظر في المقصود بالعلاقة النحوية، ما معناها؟ وما محصولها؟

فيذهب إلى أنه ليس ثمة محصول لها ومعنى، غير أن تعمد إلى اسم، فتجعله فاعلاً لفعل، أو مفعولاً لفعل، بحيث يكون هناك ارتباط قوي بين الحدث وصانعه، أو بين الحدث ومن يقوم به، أو يقع عليه.

أو تعمد إلى اسمين، فتقيم أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً، على أن يكون صفة لسابقه، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك الذي بدأت به أولاً، على أن يكون صفة لما تقدمه، أو حالاً منه، أو تمييزاً له.

أو تتوخّى في كلام مثبت في أصل وضعه وتركيبه معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً، فتدخل عليه حروفاً مهيأة موضوعة لهذه المعاني من النفي والاستفهام والتمني.

أو تربط بين فعلين بأداة من أدوات الشرط ـ جازمة أو غير جازمة ـ بحيث يكون وجود الشرط سبباً في وجود الجزاء، ونفي الشرط سبباً في نفي وجود الجزاء، وعلى هذا القياس.

بهذه الخريطة النحوية التي لا تكلّف فيها ولا عسر تبرز قيمة العلاقة النحوية التي تجعل من التراكيب هندسة ونظاماً، وتبعث في الأسلوب روعة البناء، ودقة الأحكام.

هذه التراكيب، وتلك الأساليب، رموز لمعان مرتبة في الذهن، يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً عقلياً، يستدعي هذه الرموز، ويعايشها معايشة لازمة لا أثر فيها للثنائية أو الانفصال.

سواء أكان هذا التركيب من نوع الأسلوب الخبري، في جملة فعلية أو جملة اسمية، وكل منهما إما مثبتة أو منفية، أو من نوع الأسلوب الإنشائي الذي تدل عليه حروف وأفعال وضعت في اللغة لأمثال هذه الدلالة.

3 ـ وإذا كان الأمر كذلك عند عبد القاهر، أمر الترتيب، وأمر النظم، وأمر العلاقة، وكان ذلك كله مما لا يَرْجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصور عاقل خبير بشؤون الأساليب أن يكون شيء من ذلك في اللفظ، أو من صفته.

اتضح تماماً أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس.

وأنها إذا خلت من معانيها فسوف تتجرد أصواتاً

وأصداء حروف، وأن هذه الأصوات والأصداء لا يمكن بحال أن يقع فيها ترتيب ونظم وعلاقة. إذن العلاقة بين اللفظ والمعنى ليست علاقة تابع قد ينفصل عن متبوعه، وقد يستقلّ دونه المتبوع، ولكنها علاقة تابع شديد الصلة بمتبوعه، لا ينفك عنه بحال.

4 ـ ويجب ألا يغيب عن بالنا أن عبد القاهر وهو بصدد الحديث عن النظم وعن العلاقات، لم يغب عن خاطره أن الحديث عن فكرة اللفظ والمعنى قديم في الإنسانية منذ عهد «أرسطو» الذي لم يغفل ما بين الألفاظ ومعانيها في الجمل من صلة، وأنه كان يرى جمال الأسلوب في نظام الجملة، وتوازي أجزائها، أو توافر السجع أحياناً في هذه الأجزاء، وأنه كان يفرّق بين الجمل ذات الدلالة الخبرية المنطقية من الصدق والكذب، والجمل الإنشائية ذات الدلالة الخطابية أو الشعرية. وأن الكلمات عند «أرسطو» رموز للمعاني، ووسيلة للمحاكاة، وهي المادة التي تصاغ منها الاستعارات، فهي متفاوتة فيما بينها ما بين جميلة وقبيحة.

وأن هذه الفكرة قد شغلت نقاد العرب طويلاً، إذ انقسموا حيالها إلى طوائف متعددة، فمنهم من أرجع مقومات العمل الأدبي إلى جانب المعنى مغفلاً شأن اللفظ، ومنهم من أرجع هذه المقومات إلى اللفظ، ومنهم من ساوى بين اللفظ والمعنى، ومنهم من نظر إلى الألفاظ من جهة دلالتها على معانيها في نظم الكلام[5].

أمام هذا الحشد الحاشد من الآراء المتفاوتة بين يدي اللفظ والمعنى يقف عبد القاهر، ليؤكد نظريته في النظم والعلاقات بين أجزائه وكان يتردّد في خاطره أن كليهما ضروريّ، ولا يمكن الفصل بينهما، وأنه لم يغب عنه ما كان يعتمل في بال الناقد الحديث، حينما سئل: أيهما أقطع من شفرتي المقصّ؟ فيجيب: هذه، ثم تلك.

يقف عبد القاهر، ليردّ على بعض الشبهات الضعيفة التي عسى أنْ يتعلق بها متعلّق ممّنْ يتعجل القول، دون رويّة أو إمعان.

فيذهب بأنه لا معنى للفصاحة سوى التلاؤم اللفظي، وتعديل مزاج الحروف، حتى لا يتلاقى في النطق حروف تثقل على اللّسان، كالذي أنشده الجاحظ من قول الشاعر العربي:

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرٍ
وليس قربَ حربٍ قبرُ

وعلّق عليه بقوله: فتفقّدْ النصف الأخير من هذا البيت ـ ومن أشباهه ـ فسوف تجد بعض ألفاظه تتبرّأ من بعض، ثم يزعم أن الكلام في ذلك طبقات، فمنه المتناهي في الثقل، المفرط فيه، كالذي سبق، ومنه ما هو أخف وطأة من ذلك، كقول أبي تمام:

كريم متى أمدحْه أمْدَحه والورى
معي، وإذا ما لمته لمته وحدي

ومنه ما يكون فيه بعض الكلفة على اللسان، إلا أنه لا يبلغ أن يعاب به صاحبه.

وأن الكلام إذا سلم من ذلك، وصفا من شوْبه وكدره، كان الفصيح الذي يشاد به، ويشار إليه، وأن الصفاء أيضاً يكون على مراتب، يعلو بعضها بعضاً، وأنّ له غاية يكون الإعجاز في منتهاها.

يردّ عبد القاهر على ما ساقه الجاحظ بأنا إنْ قصرنا صفة الفصاحة على كون اللفظ كذلك، وجعلناه المراد بها لزمنا ـ حينئذ ـ أن نخرج الفصاحة من حيّز البلاغة، ومن أن تكون نظيرة لها.

وأننا إذا فعلنا ذلك، لم نخل من أحد أمرين.

ـ إما أن نجعله العمدة في المفاضلة بين العبارتين، ولا نعرّج على غيره.

ـ وإما أن نجعله أحد الوجوه التي نفاضل بها،

ونقدم كلاماً على آخر. فأنْ أخذْنا بالاحتمال الأول، لزم من ذلك أن نقصر الفضيلة عليه، حتى لا يكون الإعجاز إلاّ به.

وفي ذلك ما فيه من الشناعة والاستكراه، إذ هو يؤدي إلى إهمال وجوه المعاني التي لها مدخل فيما له كان القرآن معجزاً، من وضوح الدلالة، وصواب الإشارة، وتصحيح الأقسام، وحسن الترتيب والنظام والإبداع في طريقة التشبيه والتمثيل، والإجمال، ثم التفصيل، ووضع الفصل والوصل موضعهما، وتوفية الحذف، والتأكيد، والتقديم والتأخير، وذلك لأنه لا تعلق لشيء من هذه المعاني بتلاؤم الحروف. وإن أخذنا بالاحتمال الثاني؛ وهو أن يكون تلاؤم الحروف وجهاً من وجوه المفاضلة بين الكلام، وتقديم بعضه على بعض، فلا بأس من ذلك، ولا ضرر، لأنه يجعل الفصاحة نظيرة للبلاغة والبيان، وفي عداد ما هو شبيههما من البراعة والجزالة، وغير ذلك، مما ينبيء عن شرف النظم، وعن شرف المزايا التي تتصل به، وتنضح به. أو يجعل الفصاحة اسماً مشتركاً يقع تارة لما تقع له تلك، وأخرى لما يرجع إلى سلامة اللفظ، مما يثقل على اللسان، ويصعب في النطق. وليس واحد من الأمرين بقادح فيما نحن بصدده، وفيما نذهب اليه. وإن تعسّف متعسّف ـ على حدّ قول عبد القاهر ـ فبالغ في قيمة تلاؤم الحروف، وبلغ بها أن تكون أصلاً ومداراً ينبني عليه إعجاز القرآن، وأخرج سائر ما ذكره العلماء في أقسام البلاغة من أن يكون له مدخل، أو تأثير فيما كان القرآن بسببه معجزاً، كان الردّ على هذا المتعسّف: بأنه يلزمك على قياس قولك: أنك تجوِّز أن يكون ههنا نظم للألفاظ، وترتيب، لا على نسق المعاني، ولا على وجه يقصد به إلى الفائدة، ثم يكون مع ذلك معجزاً، وهذا بيّن الفساد، واضح البطلان.

فإذا قال قائل: إني لا أجعل تلاؤم الحروف معجزاً، حتى يكون اللفظ مع ذلك دالاً، لأنه انما يصعب مراعاة التعادل بين الحروف، إذا احتيج مع ذلك إلى مراعاة المعاني، قياساً على السجع والوزن، والتجنيس والترصيع، إذ يصعب مراعاتها إذا روعي معها المعنى.

ويجيب عبد القاهر: بأن اللفظ في تلك الحال إنما استحق المزيّة من حيث هو لفظ، وأن القائل إنما جاء يطلب لصعوبة النظم فيما بين المعاني طريقاً، ويضع له علة غير ما يعرفه الناس، ويدّعي أن ترتيب المعاني سهل، وإنْ تفاضل الناس في ذلك إلى حدّ ما، وأن الفضيلة تقوى إذا توخيّ في حروف الألفاظ التعادل والتلاؤم، وهذا من القائل وهم. لأنه ليس لتعادل الحروف معنى سوى أن تسلم من الثقل الذي يصاحبها في النطق، فيحسّ الناطق معها بكثير من الاستكراه، وتحسّ معها نفسه بألوان من الحشرجة والضيق، وليس اللفظ السليم في هذا الصدد بمعوز، ولا بعزيز الوجود، ولا بالشيء الذي يعجز عنه عامة الناس وخاصتهم، فلا يستطيعه من هنا إلا الشاعر المفلق، والخطيب البليغ، فيستقيم قياسه على السجع والتجنيس والوزن والترصيع، وغير ذلك مما إذا رامه المتكلم صعب عليه تصحيح المعاني، وتأدية الأغراض. والمسألة في صميمها تتوقف على الطبع، فإذا أرسل المتكلم نفسه على سجيتها تحدّر معه الكلام وتسلسل، فلا صعوبة، ولا حشرجة، ولا تململ، وإذا وقف يتعمّل، ويتكلّف، ويستكره، كانت الصعوبة، والحشرجة والتململ.

ونتيجة لذلك يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى، على حدّ قول القائل: إنما تصعب مراعاة التعادل بين الألفاظ إذا احتيج مع ذلك إلى مراعاة المعاني، وذلك محال.

لأن ما يعرفه العقلاء، ويصطلحون عليه: هو أن يصعب مرام المعنى بسبب اللفظ، فصعوبة ما صعب

من السجع هي صعوبة عرضت في المعاني من أجل الألفاظ، فصعب عليك أن توفق بين معاني الألفاظ المسجوعة، وأنت إن أردت الحق لا تطلب اللفظ بحال، وإنما تطلب المعنى، وإذا ظفرت بالمعنى فاللفظ معك، وإزاء ناظرك. وإنما كان يتصوّر أن يصعب مرام اللفظ من أجل المعنى، أن لو كنت إذا طلبت المعنى فحصلته، احتجت إلى أن تطلب اللفظ على حدة، وذلك محال، لا يقبله العقل[6].

من هذا المنطق القوي، والشرح المستفيض، يبدو إقتناع عبد القاهر بفكرته، وتشبعه الواثق بأنه لا نظم في الكلام، ولا ترتيب، حتى يعلق بعضه ببعض، ويبنى بعضه على بعض، وتجعل هذه الكلمة بسبب من تلك، ولا معنى لذلك كله إلا عن طريق الجملة، اسمية، أو فعلية، خبرية أو انشائية. وأن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلمات ترتب في النطق، بسبب ترتب معانيها في النفس، ومن خلال هذا الترتيب النفسي والنطقي يظهر دور العلاقات في التجانس والالتئام بين الكلمة وجاراتها.

إن العالم الفذّ عبد القاهر الجرجاني لا يقف بفكرته، أو بنظريته عند مجرّد القضاء على الثنائية بين الألفاظ والمعاني، تلك الثنائية التي شغلت النقد العربي، والنقّاد العرب، وقتاً طويلاً، وهو لا يقف في الوقت نفسه عند العلاقات التي تربط بين الأسماء والأفعال، أو بين الأسماء والأسماء، أو بين هذه وتلك ومكملاتها من الحال والتمييز والتوابع والمجرورات، ولكنه يريد أن ينتقل من ذلك إلى سمات جمالية، تتكامل بها نظرية النظم، والعلاقات بين أجزائها، في شكل من أشكال البلاغة النحوية، أو النحو البلاغي، كما سبق أن قلنا.

إن النظم مصطلح أشعري، شاع وذاع في بيئة الأشاعرة، بينما كان يردّد المعتزلة كلمة الفصاحة، ويرجعونها إلى حسن اللفظ ـ وحسن المعنى.

وعبد القاهر يحقق القول في البلاغة والفصاحة، ليربطهما بالنظم، أو ليربط النظم بهما.

فيذهب إلى أن البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة، وكل ما شاكل ذلك، مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض، من حيث نطقوا وتكلموا، إنما يقصد به وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها، فيما كانت له دلالة، ثم تبرجّها في صورة هي أبهى وأزين، وآنق، وأعجب، وأحق بأن تستولي على هوى النفس، وتنال الحظ الأوفر من ميل القلوب، وأولى بأن تطلق لسان الحامد، وتطيل رغم الحاسد، ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته، ويختار له اللفظ الذي هو أخصّ به، وأكشف عنه، وأتمّ له، وأحرى بأنْ يكسبه نبلاً، ويظهر فيه مزية[7]. انظر معي: إن الرجل يتطور بمفهوم العلاقات بين أجزاء النظم، فلا يقف بها وبالنظم عند مجرد الترتيب والتنسيق وحسن الأداء، وإنما يريد لفكرته أن يصل الكلام عن طريقها إلى الحدّ الذي تحسن فيه الدلالة، وتتم، ثم تظهر في صورة أنيقة وعجيبة تستولي على النفوس والقلوب، وتثير ألسنة الاستحسان، وذلك بأن يُحكم اختيارُ المعنى ـ واللفظُ الذي هو أخصّ به... الخ.

وهنا نجد أنفسنا في حاجة ماسّة إلى نصوص عبد القاهر، نستجليه بياناً، ونتبيّنه استجلاء لهذه الحقيقة التي شغلت الزمان والمكان، ولا يزال لها خطها وخطرها وكيانها بين الدارسين في الشرق والغرب.

إن عبد القاهر يذهب إلى أنه ينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصور التي بها يكون الكلام إخباراً وأمراً ونهياً، وتعجباً، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضمّ كلمة، وبناء لفظة على لفظة.

ولا يتصور أن يكون بين اللفظين تفاضل في الدلالة، حتى تكون هذه أدلّ على معناها الذي

وضعت له من صاحبتها، حتى يقال مثلاً: إن كلمة «رجل» أدل على معناها من كلمة «جمل» في دلالتها على معناها الذي وضعت له.

وهل يقع في وهْم أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، دون أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخفّ، وامتزاجها أحسن، ومما يكدّ اللسان أبعد.

وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلاّ وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟

وهل قالوا: لفظة متمكنة ومقبولة، وفي خلافه قلقة ونابية ومستكرهة إلاّ وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما، وبالقلق والنبوّ عن سوء التلاؤم، وأن الأولى لم تلق بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن ترتبط بالتالية في مؤداها؟

ويتبع عبد القاهر هذا الجانب النظري بجانب تطبيقي، تبين فيه روعة الأثر لهذا التلاؤم، وذلك الارتباط بين الكلمات، بعضها وبعض.

فيقف عند قوله عز وجل:

«وقيلَ يا أرضُ ابْلَعي مَاءَكِ، ويا سماء أقْلعي، وغيضَ الماء، وقُضيَ الأمرُ، واستوتْ على الجوديّ، وقيلَ: بُعْداً للقوم الظالمين»[8].

ويعلق على الآية الكريمة بقوله:

«فتجلى لك فيها الإعجاز، وبهرك الذي ترى وتسمع، أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة، والفضيلة القاهرة، إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحس والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وهكذا إلى أن تستقريها إلى آخرها.

إن شككت فتأمّل، هل ترى لفظة منها بحيث لو أخذت من بين أخواتها وأفردت، لأدّت من الفصاحة ما تؤديه، وهي في مكانها من الآية؟ قل: «ابلعي» واعتبرها وحدها من غير أن تنظر إلى ما قبلها، وإلى ما بعدها، وكذلك فاعتبر سائر ما يليها، وكيف بالشك في ذلك، ومعلوم أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض، ثم أمرت، ثم في أن كان النداء بيا، دون أن يقال: ابلعي الماء.

ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصّها، ثم أن قيل: «وغِيض الماءُ» فجاء الفعل على صيغة «فُعِلَ» الدالة على أنه لم يغض إلاّ بأمر آمر، وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقديره بقوله تعالى: «وقُضيَ الأمرُ» ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور، وهو: «استوتْ على الجوديّ» ثم إضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة، والدلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة «قيل» في الخاتمة، «بقيل» في الفاتحة. أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة، ويحضرك عند تصوّرها هيبة، تحيط بالنفس من أقطارها تعلق باللفظ من حيث هو صوت مسموع، وحروف تتوالى في النطق؟

أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق العجيب[9]؟ والآن: ما دور العلاقات بين الكلمات في هذه الروعة الآسرة التي تتملك مجامع القلوب، والتي كشف عن بهائها وجمالها عبد القاهر من خلال الارتباط المحكم الدقيق في الآية الكريمة؟

1 ـ هناك علاقة وثيقة بين جلال الله عزَّ وجلَّ وكبريائه وقدرته وهيمنته على الملكوت بكل ما يحتوي، وبين نداء الأرض والسماء بما ينادى به الحيوان المميز، على التخصيص والإقبال عليهما بالخطاب من بين سائر المخلوقات، ولولا هذه العلاقة ما كانت هذه

الاستجابة السريعة الطائعة من الأرض ولا من السماء.

2 ـ العلاقة بين الفعل المبني للمفعول ونائب الفاعل في هذه الصيغ على الترتيب: قيل ـ غيض الماء ـ قضي الأمر ـ قيل: في آخر الآية، هي الخصوصية لله تعالى، والتفرد بهذا الشأن، دون غيره من الناس، فحذف الفاعل في هذا السياق دليل على أنه معلوم لا يحتاج إلى ذكر، ولا يحتاج إلى تنبيه، إنما هي قولة واحدة سريعة تستجيب لها الكائنات وتطيع، فالحذف هنا أبلغ من الذكر، وآكد على عظمة الله جل جلاله.

3 ـ «يا أرض ابلعي ماءك: ويا سماء أقلعي»:

والعلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول به تتمثل في قدرة الآمر، وقدرة المأمور: قدرة الآمر على كل شيء، وقدرة المأمور المقيدة، فالأرض تؤمر بأن تبلع ماء مضافاً إليها، هو ماؤها، فهي قادرة من هنا على أن تبلعه، ولو كانت الإضافة محذوفة: وقيل: ابلعي الماء على إطلاقه فهي لا تستطيع.

والعلاقة بين الفعل والفاعل في قوله: «أقلعي» تتمثل في قدرة الآمر وقدرة المأمور أيضاً، قدرة الآمر المطلقة التي هي فوق الاستحالة والإمكان، وقدرة المأمور التي تتعلق بالإمكان، ولا تتعلق بالإستحالة. فكفّ السماء عن المطر أمر ممكن:

وعامل السرعة أيضاً مقصود في هذه العلاقة، فالأرض تبلع، ولا تمتص، لأن السرعة مع البلع، وليست مع الامتصاص الذي يكون شيئاً فشيئاً، ولأن السرعة أيضاً مع الإقلاع وهو الكف عن الشيء.

ثم لاحظ مع هذه العلاقة هذا التناغم الموسيقي بين: ابلعي وأقلعي:

4 ـ وغيض الماء:

الفعل غاض يجيء لازماً ومتعدياً: يقال: غاض الماء: أي نقص، ويقال: غاضه أي نقصه، وهو المقصود في الآية الكريمة.

والعلاقة بين الفعل المبني للمفعول هنا وبين نائب الفاعل هي تأكيد الإحساس فيمن شاهدوا هذا المنظر، حين رأوا الماء يغيض، والأمر يتم، بأنه قد حدث من تلقاء نفسه، من غير أن يكون ثمة فاعل قد فعل.

5 ـ «وقضي الأمر».

وهنا في صلة الفعل المبني للمفعول بنائب الفاعل ما يفيد تحقيق ما وعد الله به نوحاً عليه السلام من هلاك قومه.

هذا النظم في الآية على المستوى الدقيق المعجز، وتلك العلاقات الرابطة في احكام بين كلمة وأخرى، هو الذي أتاح لنا أن نستجلي تصويرها لما حدث بعد الطوفان، من ابتلاع الأرض ماءها، ونقاء السماء من السحاب، واستواء السفينة على الجوديّ، وقد طهرت الأرض من رجس المشركين. فصوّر الله عزَّ وجلَّ ذلك كله تصويراً حسياً يؤكد في نفس القارىء استجابة هذه الطبيعة العظيمة، وخضوعها لأمر الله.

فهذا المطر المدرار الذي ينهمر من السماء، وهذا الماء الطاغي الذي يجتاح نواحي الأرض، وهذا الاضطراب في أرجاء الكون، لم يلبث أن سكن واستقر، وعادت الطبيعة إلى هدوئها، عندما تلقت أمر الله لها أن تسكن وتستقر. وأوثر في نداء الأرض يا دون الهمزة لما يدعو اجتماعها مع همزة أرض إلى ثقل على اللسان في النطق بهما.

وفضلت كذلك على «أيا» لما في هذه من زيادة تنبيه، ليست الأرض وهي رهن أمر الله في حاجة إليه، وأوثر تنكير الأرض لما في ذلك من هوان أمرها، لاستدعاء المقام إياه.

وآثرت الآية كلمة «بُعْداً» دون كلمة «هلاكاً» إشارة إلى أن هلاك هؤلاء القوم الظالمين إنما قصد به إبعادهم عن الفساد في الأرض والسخرية بمن آمن وعمل صالحاً.

وأوثر المجيء بالموصوف هنا، لأنه لا يراد الدعاء على الظالمين، لاتصافهم بالظلم، وإنما يراد الدعاء على هؤلاء القوم بالبعد، لاتصافهم بالظلم.

فالمقام هنا مقام حديث عن قوم ظلموا أنفسهم، فاستحقوا لذلك أن يتخلص منهم.

وفي كلمة «بُعْداً» دلالة على الراحة النفسية التي شعر بها من في الكون، بعد أن تخلصوا من هؤلاء القوم الظالمين، ولعل لاستخدام المصدر الذي يؤكد أن الفعل قد تمّ أثراً في ذلك[10].

وأخيراً لقد تجلى عن طريق هذه العلاقات في ذلك النظم المحكم السديد أن هذه الأجرام العظام منقادة لتكوين الله عزّ وجلّ فيها ما يشاء، غير ممتنعة عليه، كأنها عقلاء مميزون، قد عرفوا عظمته وجلالته، وثوابه وعقابه، وقدرته على كل مقدور، وتبينوا تحتّم طاعته عليهم، وانقيادهم له، وهم يهابونه، ويفزعون من التوقف دون الامتثال له، والنزول على مشيئته على الفور من غير ريْث ـ فكما يرد عليهم أمره، كان المأمور به مفعولاً، لا حبس، ولا إبطاء.

ومجيء إخباره على الفعل المبني للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء، وأن تلك الأمور العظام لا تكون إلا بفعل فاعل قادر، وتكوين مكوّن قاهر. . .[11].

فانظر كيف كان النظم في النموذج القرآني، والعلاقات بين أجزائه، مجلّياً الأفكار والمعاني، على هذا المستوى الرائق الرائع الذي يغمر النفوس جلالاً وخشية، ويعمّر القلوب بنور الإيمان واليقين.

وكيف كان اختيار الكلمات المناسبة للسياق عاملاً يزيد في إحكام الربط، وربط الإحكام، فأبرزت الآية مصورة في هيئة تجلّ عن الطعن، وتنأى عن نقيصة العيب.

والفضل كلّه لعبقرية هذا العالم الذي كشف عن جلال النظم في القرآن، لعبد القاهر الجرجاني الذي لم يقف بنظريته عند نماذج الآيات، وإنما استطرد بها إلى الشعر العربي، مؤكداً بذلك أن الإبداع يتفاوت، وهو في القرآن إبداع معجز، وفي الشعر إبداع مثير.

فأنت قد ترى الكلمة تروقك، وتؤنسك في موضع ـ كما يقول عبد القاهر[12] ـ ثم تراها بعينها تثقل عليك، وتوحشك في موضع آخر، كلفظ «الأخدع» في بيتِ الصمّة بن عبد الله:

تلفتُ نحو الحيِّ حتى وجدْتُني
وجِعتُ من الإصغاء ليتاً وأخدعا

وفي بيت البحتري:

وإني وإنْ بلغتني شرف الغنى
وأعتقت من رق المطامع أخدعي

فإن لهما في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن، هذا الحسن الذي أكده عبد القاهر لوجود هذه الكلمة بعينها في سياقين متمكنة مستريحة الوضع، مطمئنة الجوار.

فهي في بيت الصمّة بن عبد الله معطوفة بالواو على قوله «ليتا» واللّيت أدنى صفحتي العنق من الرأس، عليهما ينحدر القرطان، والأخدعان عرقان خفيان في جانبي العنق أيضاً.

والشاعر هنا يتلفت نحو الحيّ حيث الأحباب والأصحاب، الألى ربطتهم به أنبل العواطف، وأرقّ الإحساسات، يتلفّت تلفتاً طويلاً يقتضيه حافز خطير، لا يجب أن يتحوّل عن هذا التلفت، فطال الإصغاء، وكان من الطبيعي أن يحسّ بوجع في صفحة العنق، في ليته وأخدعه.

أليست علاقة العطف هنا مناسبة لتمكن المعطوف من المعطوف عليه؟ وأليس مجيء الكلمة الأولى المعطوف عليها منصوبة على التمييز، في علاقة التوضيح والبيان للوجع مناسباً تماماً لأن يتّسق المعطوف مع المعطوف عليه؟ ثم تبيّنْ في الوقت نفسه كلمة «من الإصغاء» وكيف جاء الجار والمجرور موطئاً

لاستقرار «ليتا وأخدعا» في مكانهما الطبيعي من النسق؟

وفي بيت البحتريّ تظهر علاقة الجزئية في كلمة «أخدعي» لأنه يقصد بها الرقبة، والأخدع جزء منها، كما أن الرقبة جزء من الإنسان، فالعلاقة وثيقة بين الجزء والكلّ، قد يطلق الجزء ويراد الكل، كما في هذا المثال، وهي واحدة من علاقات المجاز المرسل، كما يذهب إلى ذلك البلاغيون. فوقوع العنق على الأخدع الذي هو جزء من الرقبة متسق تماماً مع عنق الرقبة الذي يتسق تماماً مع عنق صاحبها.

أما في بيت أبي تمام فإنّ هذه الكلمة لها من الثقل على النفس، ومن التنغيص والكدر أضعاف ما أحسست هناك من الرَّوح والخفة، والإيناس والبهجة.

وأقول مع عالم جرجان: إن أبا تمام قد جعل للدهر رقبة بها أخدعان يُطْلَبُ منه أن يقوّمها، فالعلاقة بين المضاف والمضاف إليه هي عدم المناسبة، والعلاقة بين التقويم والأخدعين غير مناسبة أيضاً، هي علاقة يمجها الذوق، ويأباها الطبع، إذ كيف يتصور الدهر ذا رقبة بها أخدعان؟،

ألست معي في أن عبد القاهر قد أصاب المحزّ حين ذهب إلى أنّ الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب؟

فلو أن قارئاً عمد إلى بيت شعر، أو فصل نثر، فعدّ كلماته عدّاً كيفما جاء واتفق، وأبطل نضده ونظامه الذي عليه بنى وأقيم، وفيه أفرغ المعنى وأجرى، وغيّر ترتيبه الذي أفاد بخصوصيته ما أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد.

مثل أن يقول في قول امرىء القيس: «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل»: منزل قفا ذكرى من نبك حبيب، فإن ذلك يخرج الكلام من كمال البيان إلى مجال الهذيان[13].

يقول عبد القاهر: «وهذا الحكم ـ أعني الاختصاص في الترتيب ـ يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني المرتبة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل، ولن يتصور في الألفاظ وجوب تقديم وتأخير، وتخصيص في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المدونة، فقيل: من حق هذا أن يسبق ذلك، ومن حكم ما هاهنا أن يقع هنالك، كما قيل في المبتدأ والخبر، والمفعول والفاعل، حتى حظر في جنس من الكلم بعينه أن يقع إلا سابقاً، وفي آخر أنْ يوجد إلا مبنياً على غيره وبه لاحقاً، كقولنا: إن الاستفهام له صدر الكلام، وإن الصفة لا تتقدم على الموصوف إلا أن تزال عن الوصفية، إلى غيرها من الأحكام.

فإذا رأيت البصير بجواهر الكلام يستحسن شعراً، أو يستجيد نثراً، ثم يجعل الثناء عليه من حيث اللفظ، فيقول: حلو رشيق، وحسن أنيق، وعذب سائغ، وخلوب رائع، فاعلم أنه ليس ينبئك عن أحوال ترجع إلى أجراس الحروف، وإلى ظاهر الوضع اللغوي، بل إلى أمر يقع من المرء في فؤاده، وفضل يقتدحه العقل من زناده»[14].

وهنا نرى أن اللفظ باعتباره لفظاً في حدّ ذاته، بعيداً عن علاقته بشيء آخر لا نستطيع أن نصفه بالجمال، ولا بالقبح، ولكننا نستطيع أن نخلع عليه وصفاً من هذه الأوصاف حين يساير المعاني القائمة في الذهن، والمرتبة فيه. «فهل يريد الجرجاني بذلك أنه ما دام اللفظ قد انساق في ترتيبه مع ترتيب المعاني التي في الذهن، فقد توافر له المعنى والجمال في آن معاً؟ أيكون المعنى والجمال شيئاً واحداً، بحيث يجوز لنا القول بأن كلّ ذي معنى فهو جميل؟»[15].

يعتقد الدكتور زكي نجيب محمود ـ ونعتقد معه ـ

أن هذا الموقف هو ما يلزم عن مقدماته، ولو لم يرد عنده بهذه الصورة الواضحة، وإذا كان هو ما يريده - وأعتقد أنه يريد ذلك، ويريد غيره من المعاني الثانية التي خصصنا لها كتاباً كاملاً نشر من قبل - سلكناه وفي زمرة الفلاسفة القائلين بأن جمال الشيء هو في أن يكون أداة صالحة لفعل ما أريد لها أن تفعله، وهؤلاء هم الفلاسفة الناظرون إلى الحقيقة نظرة عقلانية محضة، لا دخل للوجدان فيها، هكذا يقول سقراط وأفلاطون وأرسطو وغيرهم من أصحاب المعيار العقلي في مسائل القيم[16].

وهناك صلة وثيقة تجمع بين «برتراند رسل» وعبد القاهر في وحدة الجملة المفيدة، التي هي مركبة من مفردات تتوالى عند «رسل» فإذا كانت منطوقة جاء تواليها تتابعاً على خط الزمن، وإذا كانت مكتوبة جاء ذلك التوالي تجاوراً في حيّز المكان، ووراء هذه المفردات رابط منطقي يربطها، هذا الرابط المنطقي إنما يكمن في طريقة الترتيب الذي تتوالى به المفردات، لتصنع جملة، وبالتالي، لتصنع فكرة.

فالفكرة إذن واحدة عند الرجلين، كما يؤكد ذلك الدكتور زكي نجيب محمود، وهي أن المعنى كائن في طريقة الترتيب التي بها تنظم المفردات، لا في المفردات من حيث هي مفردات، وكفى، وإن كانت قد غلبت على «رسل» النظرة المنطقية الرياضية، وعلى عبد القاهر النظرة اللغوية النحوية[17].

بقيت إضافة لازمة تنسب لعبد القاهر في هذا الصدد، ينتقل إليها انتقالاً مقصوداً من هذا الترتيب العقلي في المعاني، ومن هذا الاستدعاء للألفاظ في اتساق جميل، وهي فكرة المعاني الثانية التي تنتظمها العلاقات النحوية في نظم الكلام، وتؤدي إليها[18].

وفي كتابيه «الدلائل» و«الأسرار» طائفة كبيرة من الأمثلة، تنتثر في أسلوب الحقيقة، وأسلوب المجاز تكشف عن أثر العلاقات بين الكلمات في الوصول إلى إبراز المعنى المبدع الممتع وتصويره تصويراً رائقاً يأخذ بمجامع النفوس، ويحدث بها ألواناً من هزة الانتعاش والأريحية.

فأنت لم تنكر ألفاظ بيت الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكا
أبو أمّه حيّ أبوهُ يقاربه

لشيء في حروفها، أو لكلمة حوشيّة غريبة، أو سوقية ضعيفة، بل لأن الشاعر لم يرتبْ الألفاظ في الذكر، على ما يتطلبه ترتيب المعاني في الذهن، فلم يستطع السامع أن يفهم الغرض من البيت إلا بأن يقدّم ويؤخر، وهكذا جاء المعنى مستغلقاً مبهماً لا يفهم للوهلة الأولى، ولا للوهلة العاشرة، وأصبح القارىء مضطراً لأن يقف أمامه وقفة حيرى، ليعيد ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني.

وإن شئت أن تكون على بينة من أثر العلاقات في إبراز الصورة الأدبية في سماتها الفنية الخالصة، فاقرأ تعليق عبد القاهر على هذه الأبيات:

ولما قضينا من مِنىً كلّ حاجة
ومسّحَ بالأركان من هو ماسحُ
وشُدّت على دُهْم المهارىَ رحالنا
ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا
وسالت بأعناق المطيّ الأباطح

يقول: راجع فكرتك، واشحذ بصيرتك، وأحسن التأمل، ثم انظر: هل تجد لاستحسانهم وحمدهم منصرفاً إلا إلى استعارة وقعت موقعها، وأصابت غرضها، أو حسن ترتيب تكامل معه البيان، حتى وصل المعنى إلى القلب، مع وصول اللفظ إلى السمع، واستقر في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن. وإلا إلى سلامة الكلام من الحشو غير المفيد، والفضل الذي هو كالزيادة في التحديد. . . . وذلك أن أول ما يتلقاك من محاسن هذا الشعر أنه قال:

ولما قضينا من منى كل حاجة.

فعبّر عن قضاء المناسك بأجمعها، والخروج من فروضها وسننها، بطريقة العموم، ثم نبه بقوله: ومسّح بالأركان من هو ماسح: على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر، ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر.

ثم قال: أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا:

فوصل بذكر مسح الأركان، ما وليه من زمّ الركاب، وركوب الركبان، ثم دلّ بلفظة «الأطراف» على الصفة التي يختص بها الرفاق في السفر، من التصرف في فنون القول، وشجون الحديث، أو ما هو عادة المتطرفين من الإشارة والتلويح والرمز والإيماء، وأنبأ بذلك عن طيب النفوس، وقوة النشاط، وفضل الاغتباط، كما توجبه ألفة الأصحاب، وأنسة الأحباب، وكما يليق بحال من وفق لقضاء العبادة الشريفة، ورجا حسن الإياب، وتنسّم روائح الأحبة والأوطان، واستماع التهاني والتحايا من الخلّان والإخوان. ثم زان ذلك كلّه باستعارة لطيفة، طبق فيها مفصل التشبيه، وأفاد كثيراً من الفوائد بلطف الوحي والتنبيه.

فصرّح أولاً بما أومأ اليه في الأخذ بأطراف الأحاديث، من أنهم تنازعوا أحاديثهم على ظهور الرواحل، وفي حال التوجه إلى المنازل، وأخبر بعد بسرعة السير، ووطاءة الظهر، إذ جعل سلاسة سيرها بهم كالماء تسيل به الأباطح، وكان في ذلك ما يؤكد ما قبله.

لأنّ الظهور إذا كانت وطيئة، وكان سيرها السير السريع السهل، زاد ذلك في نشاط الركبان، ومع ازدياد النشاط يزداد الحديث طيباً.

ثم قال: «بأعناق المطيّ» ولم يقل «بالمطيّ» لأن السرعة والبطء يظهران غالباً في أعناقها، ويبين أمرهما من هواديها وصدورها، وسائر أجزائها تستند إليها في الحركة، وتتبعها في الثقل والخفة، ويعبر عن المرح والنشاط إذا كان في أنفسها بأفاعيل لها خاصة في العنق والرأس، ويدلّ عليها بشمائل مخصوصة في المقاديم.

فهل بقيت حسنة يحيل فيها القارىء على لفظة من ألفاظها، حتى إنّ فضل الحسنة يبقى لتلك اللفظة، ولو ذكرت على الانفراد، وأزيلت عن موقعها من نظم الشاعر ونسجه، وتأليفه وترصيفه؟ وحتى تكون في ذلك كالجوهرة التي هي ـ وإن ازدادت حسناً بمصاحبة أخواتها، واكتست رونقاً بمصاحبة أترابها ـ فإنها إذا جليت للعين فردة، وتركت في الخيط فذّة، لم تعدم الفضيلة الذاتية، والبهجة التي في ذاتها مطوية[19].

ويجيء دور العلاقات بين الكلمات في الأبيات الثلاثة، كاشفاً عن حسن الأداء، وجمال الصياغة، وانسياق الألفاظ للمعاني، واتساقها معها في تآلف عجيب.

فالعلاقة بين الشطر الأول، وسائر الأشطر في الأبيات هي علاقة الإجمال والتفصيل، أجمل أولاً قضاء المناسك، ثم ثنى بالتنبيه على طواف الوداع، الذي هو نهاية ما يقضى منها.

ثم وصل بذكر مسح الأركان ما يناسبه ويقتضيه من زمّ الركاب، وركوب الركبان، ثم أضاف «الأطراف» إلى «الأحاديث» فجعل الأحاديث رقعة منبسطة ذات أطراف يمسك بها جماعة المسافرين، إذ هم يتصرفون في فنون القول، وشجون الحديث، أو ما هو عادة المتطرفين من الإشارة والتلويح والرمز والإيماء، وكل ذلك ينبىء عن طيب النفوس، وقوة النشاط، وفضل الاغتباط.

ثم جعل سلاسة سير الإبل بهم كالماء تسيل به الأباطح، وعلاقة ذلك بما قبله هي علاقة التأكيد، لأن الظهور إذا كانت وطيئة، وكان سيرها سهلاً

سريعاً زاد ذلك في نشاط الركبان، وزاد ذلك حديثهم طيباً وبهجة.

ثم قال: «بأعناق المطي» ولم يقل «بالمطيّ» لأن عنق البعير أبرز أجزائه التي يظهر على صفحتها السرعة والبطء، وسائر الأجزاء تتبع العنق في الثقل والخفة، فعلاقة الجزئية هنا تومىء إلى المرح والنشاط الذي استخف أعناق الإبل، وبالتالي أستخف موكب القادمين إلى أوطانهم في سعادة واسترواح. وأخيراً انظر إلى قوله: وسالت بأعناق المطيّ الأباطح: إذ وقعت «الأباطح» فاعلاً للفعل «سالت» مما يخيّل إليك انتشار أعناق المطايا، حتى تغطي وجه الأرض على سبيل الشمول والاستغراق، وانظر لأثر الباء في الجار والمجرور، ليربط تلك الحركة التخييلية بالأعناق، وهي رمز الإبل ودليلها.

ويزيد ما قلناه وضوحاً ما ذهب اليه الدكتور محمد زكي العشماوي من أن ما قاله الناقد الانجليزي «ريتشاردز» في كتابه «فلسفة البلاغة» لا يخرج عما قاله عبد القاهر فيما يتعلق بقضية النظم، وعلاقة الكلمات بعضها ببعض، مستدلاً على ذلك بقول الناقد الانجليزي:

«إن النغمة الواحدة في أية قطعة موسيقية لا تستمد شخصيتها، ولا خاصتها المميزة إلا من النغمات المجاورة لها، وإن اللون الذي نراه أمامنا في أية لوحة فنية لا يكتسب صفته إلا من الألوان الأخرى التي صاحبته، وظهرت معه، كذلك الحال في الألفاظ، فإن معنى أية لفظة لا يمكن أن يتحدد إلا من علاقة هذه اللفظة بما يجاورها من ألفاظ».

ويذهب «ريتشاردز» أيضاً فيما سمّاه بقضية «ممارسة اللغة» إلى أن الفضيلة والمزية في أي كلام، إنما ترجع إلى مهارة الكاتب في استخدام الكلمة في موضوعها الصحيح، فيقول:

«إن معظم الصفات الغامضة التي يصف بها النقاد أساليب الكتابة النثرية المختلفة إنما ترتد أولاً وأخيراً إلى ما يحققه الارتباط والتواؤم بين الكلمات بعضها وبعض، وما تضيفه الوظائف اللغوية المختلفة للكلام، وكثير من تلك المصطلحات الغامضة التي كثيراً ما نستخدمها، ونحن بصدد تقويم الكلام، أو مناقشة ما فيه من جمال، مثل: الانسجام، والإيقاع، والفضيلة، والنسج، والسلاسة، والطلاوة، والتأثير، وغير ذلك من صفات الجودة، ليست إلا نتيجة لقدرة الكاتب على استخدام اللغة، واستغلال إمكاناتها.

وإن أية قطعة أدبية لا يرجع تحقيقها لهذه الصفات، أو فشلها في تحقيقها إلا لندرتها على تحقيق التفاضل بين أجزائها، والاستفادة من وظائف اللغة ومكنوناتها، فمن الواضح أنه لا يمكننا أن نفعل شيئاً بالألفاظ من حيث هي ألفاظ مفردة، ففي استطاعة اللفظ الواحد أن يعطينا جملة من المعاني المختلفة إذا استخدم في أكثر من سياق، فإنّ لكل سياق وضعه الخاص به، ومن ثم يختلف معنى الكلمة الواحدة باختلاف السياق الذي ترد فيه»[20].

لهذا كله نعدّ عبد القاهر سابقاً للزمان والمكان في وقفته المتأنية الرائدة أمام فكرة النظم، وما يربط بين الكلمات من علاقات نحوية وعاطفية، إذ الكلمات تحمل طاقات من المشاعر والأحاسيس، تؤثر من خلالها في النفس، وتروق وتؤنس في موضع، وتثقل وتؤرق في موضع آخر، فلم تكن نظرته إلى الكلمات نظرة جامدة تقف بها عند المعنى النحوي، وكفى، ولكنه كان يتجاوز ذلك النطاق ببراعة واقتدار الى ما تحمله من عواطف إنسانية، وصور عقلية، ومشاعر نابضة بالحياة.

الحواشي

(1) انظر كتابي «فكرة النظم بين وجوه الاعجاز في القرآن» المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: 1975 م، ص 71.

(2) النقد الأدبي الحديث: د. محمد غنيمي هلال: دار الثقافة: بيروت: 294-295:

(3) في الميزان الجديد: د. محمد مندور: دار نهضة مصر للطبع والنشر: 185-186:

(4) دلائل الإعجاز: ط 4 ـ دار المنار بمصر: 1367 هـ: ص 44-45.

(5) إن أردت توسعاً في هذه القضية، ونماذج تؤكد هذه التيارات عند العرب فارجع إلى كتابي «فكرة النظم بين وجوه الإعجاز» 74 وما بعدها.

(6) دلائل الإعجاز: 45 وما بعدها بتصرف.

(7) الدلائل: 35، وانظر كتابي: فكرة النظم: 72.

(8) سورة هود: آية 44.

(9) الدلائل: 36-37، وانظر: فكرة النظم بين وجوه الإعجاز: 73.

(10) انظر: من بلاغة القرآن للدكتور أحمد بدوي: مكتبة نهضة مصر بالفجالة: 1950 م ص 55-56. وكتابي: بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ: منشأة المعارف بالاسكندرية: 294 وما بعدها.

(11) الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل: للامام الزمخشري: جـ 2 مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر: ص 271.

(12) الدلائل: 38-39.

(13) أسرار البلاغة: رشيد رضا: ط 5: دار المنار 1372 هـ: ص 2: بتصرف.

(14) المرجع السابق: ص 3.

(15) المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري: دكتور زكي نجيب محمود: دار الشروق: 249.

(16) السابق: 249-250:

(17) السابق: 247 - 248.

(18) يرجع في هذه الفكرة إلى كتابي «المعاني الثانية في الأسلوب القرآني» منشأة المعارف بالاسكندرية.

(19) أسرار البلاغة: 16 - 18.

(20) قضايا النقد الأدبي: بين القديم والحديث: ط 3 ـ 1978 م الهيئة المصرية العامة للكتاب فرع الاسكندرية: ص 320 وما بعدها: نقلاً عن: The Philosophy of Rhetoric. p. 69 - 70.